

الذخيرة

فوطئتها لا يكلف بينة وإنما يكلف إذا وجد معها يطؤها قال ابن حبيب وقاله علماؤنا وقد غلط فيه بعض من يشار إليه قال عبد الملك وإن رأوه يطاء ولم يعلموا حالها فقال كانت زوجتي وقد طلققتها أو أمتي وقد بعثها وهو معروف أنه غير ذي امرأة ولا جارية صدق ولا تلزمه بينة ولو وجد معها كلف البينة إن لم يكن طارئاً لأنه أحدث في معنية نكاحها وملكا وهي تعرف بغير ذلك والأول ادعى مجهولة ولو لم يدع ذلك وقال كذب الشهود حد الثاني في الكتاب إذا تزوج خامسة أو مبتوتة منه ثلاثا قبل أن تنكح غيره أو أخته من الرضاعة أو النسب أو ذات محرم عالما بالتحريم حد ولا يلحق به الولد لضعف العذر فيهن أو امرأة في عدتها أو على خالتها أو عمتها أو نكاح متعة عوقب ولا حد في النكاح لأنه تحريم بالسنة ويحد في الجمع بين أختي النسب لتحريمه بالكتاب وهو أصل يعتمد عليه والفرق بين الواطئ أمة يدعى شراءها فيطالب البائع باليمين فينكل فيقسط الحد عن الواطئ إذا حلف وقضى له بها وبين السارق يدعى على رب المتاع أنه يعلم أنه له فينكل أن القسط يتحتم وإن حلف السارق واستحق المتاع أن شأن الوطاء الشهرة بخلاف المتاع قال ابن يونس روي عن النبي عليه السلام ادراًو الحدود